

تأثير الشفافية التنظيمية (OT) في الحد من الفساد الإداري والمالي- دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات

الإدارية العليا في المنظمات العراقية

م.د. عامر عبد اللطيف كاظم العامري أ.م.د. جاسم مشتت دواي
الكلية التقنية الإدارية/ بغداد

المستخلص

تعد الشفافية التنظيمية إحدى الوسائل الناجعة في السعي إلى الإصلاح والعمل على منع الفساد وتقليل آثاره السلبية الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وفي ضوء ذلك يستهدف البحث أهمية إجراء دراسة استطلاعية تحليلية للوقوف على تأثير الشفافية التنظيمية في الحد من الفساد الإداري والمالي في بيئة المنظمات العراقية. وتم اختبار ذلك من خلال ثلاث فرضيات كانت الأولى لعلاقة الارتباط، والثانية للتأثير، والثالثة للفروق، واستخدمت عدد من الوسائل الإحصائية أهمها معامل الارتباط (Spearman)، ومعامل التحديد (R^2)، واختبار (Mann-Whitney). وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها علاقة الارتباط والتأثير بين الشفافية التنظيمية، والحد من الفساد الإداري والمالي فضلاً عن وجود فروق معنوية بين المنظمات الإنتاجية والمنظمات الخدمية. وبناءً على ذلك قدمت أيضاً مجموعة من التوصيات.

Abstract

The Organizational Transparency is regarded one of the effective means in the attempts of the restoration and working to prevent the corruption and reduce the negative managerial economic social and political effects.

Accordingly, this study aims at importance of performing an explorative analytical study in order to stand on the effect of the Organizational Transparency in the reduction of environment of Iraqi Organizations.

To achieve this study, three hypotheses were chosen; the first is the correlation relation and the second is the effect and the third is the differences, and statistical means represented by correlation coefficient "Spearman", " R^2 ", "Mann-Whitney" were used.

A Number of conclusions were reached, among which the correlation relation and the effect between the Organizational Transparency and the reduction of managerial and financial corruption, in addition to the significant differences between the production organizations and the service organizations that were included in the study. And a number of recommendations are also given.



المقدمة

ارتبط تاريخ الشفافية بظهور الفساد في المجتمعات إذ عدت إحدى الوسائل الناجعة في السعي إلى الإصلاح والعمل على منع الفساد، وتقليل آثاره، وإن المجتمع المتميز يتصف بثلاث شروط أساسية (المساءلة، والشفافية، وحسن الحكم) وكان للمجتمع الدولي والمنظمات السبق في التنبيه إلى مظاهر الفساد الإداري والمالي، وقد تكللت الجهود الدولية في عام 1993 بتأسيس منظمة الشفافية الدولية (Transparency International-TI) في ألمانيا والتي أسهمت في الكثير من إنجازات الحد من الفساد وهي منظمة غير حكومية، أهدافها المعلنة أنها منظمة أكاديمية في جامعة (غونتغن الألمانية) تعمل على تقوية المجتمع المدني، وتصوغ تحالفاً يقود المجتمع إلى الحد من الفساد. (الخناق، 2006: 79)

وعليه فإن الإطار العام للبحث يتكون من المباحث الآتية:

المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات العربية السابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات العربية السابقة:

أولاً: منهجية البحث

تناولت منهجية البحث ما يأتي:

1- مشكلة البحث:

أن من أهم المشكلات التي تواجه المنظمات العراقية هي انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي بشكل واضح، وبعد أن أشرت المنظمات الدولية ومنها منظمة الشفافية الدولية - إن العراق يحتل مراتب متقدمة في هذا المجال لذا يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

أ- هل إن للشفافية التنظيمية علاقة بالحد من الفساد الإداري والمالي في المنظمة؟

ب- هل هناك تأثير للشفافية التنظيمية في الحد من الفساد الإداري والمالي في المنظمة؟

ت- هل تختلف العلاقة والتأثير بين الشفافية التنظيمية والفساد الإداري والمالي باختلاف المنظمات؟

2- أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من الآتي:

أ- أهمية تطبيق الشفافية التنظيمية من قبل الإدارات العليا كونها تعد من الوسائل الفاعلة والمناسبة في الحد من ظاهرة الفساد بوجه عام والفساد الإداري والمالي بشكل خاص.

ب- يترك الفساد الإداري والمالي آثار سلبية اجتماعية واقتصادية خطيرة في المجتمع ناهيك عن إلحاق السمعة السيئة بالبلد.

ت- ضرورة إجراء دراسات ميدانية تتناول الموضوع بأبحاث شاملة وعميقة يتوصل من خلالها إلى تحديد إستراتيجية لمواجهة تلك الظاهرة.

3- أهداف البحث: تتجلى أهداف البحث بما يأتي :

أ- التعرف على المفاهيم النظرية لكل من الشفافية التنظيمية والفساد الإداري والمالي.

ب- قياس مدى تأثير متغيرات الشفافية التنظيمية في الحد من الفساد الإداري والمالي.

ت- توجيه انتباه القيادات الإدارية العليا في المنظمات المبحوثة إلى أهمية العلاقة والتأثير

والفروقات بين متغيرات البحث (الشفافية التنظيمية)، و (الفساد الإداري والمالي).



- 4- فرضيات البحث: يستند البحث الى ثلاث فرضيات رئيسية هي:
- أ- الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشفافية التنظيمية ومتغيراتها (سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق العاملين، والحصول على المعلومات، وممارسة الشفافية وتكريسها في الإدارة، وتوافر شروط المساءلة) وبين (الفساد الإداري والمالي) منفردة او مجتمعة.
- ب- الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الشفافية التنظيمية ومتغيراتها (سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق العاملين، والحصول على المعلومات، وممارسة الشفافية وتكريسها في الإدارة، وتوافر شروط المساءلة) وبين (الفساد الإداري والمالي) منفردة او مجتمعة.
- ت- الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد فروق معنوية بين المنظمات الانتاجية والخدمية في (متغيرات الشفافية التنظيمية) و (متغيرات الفساد الاداري والمالي) منفردة او مجتمعة.
- 5- مجتمع وعينة البحث: شمل مجال البحث (10) منظمات عراقية في محافظة بغداد، اما مجتمع البحث فيتكون من المديرين العاملين في الإدارتين الوسطى والعليا في المنظمات التي شملها البحث والبالغ عددهم (320) مديراً، إذ اختيرت عينة عشوائية منهم تتكون من (50/320) مديراً وتشكل نسبة (16%)، والملحق (1) يوضح المنظمات التي شملها البحث.
- 6- حدود البحث:
- أ- الحدود الزمانية: اجري البحث للمدة من 2010/2/1 إلى 2010/ 9/ 30.
- ب- الحدود المكانية: شمل البحث عينة من المنظمات العراقية العاملة في حدود أمانة بغداد.
- ت- الحدود البحثية: اقتصر البحث على المتغيرات المتعلقة بأبعاد الشفافية التنظيمية وهي (سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق العاملين، والحصول على المعلومات، وممارسة الشفافية وتكريسها في الإدارة، وتوافر شروط المساءلة) والفساد بنوعيه الفساد الإداري والفساد المالي.
- 7- طرائق جمع البيانات والمعلومات: اعتمد البحث على مجموعة من الوسائل لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة البحث، ومن ثم تحليلها وكما يأتي:
- أ- الاستبانة: تم تصميم استبانته من قبل الباحثين، وعرضت على مجموعة من أساتذة الكلية التقنية الإدارية/بغداد للأخذ بأرائهم، وملاحظاتهم إذ عدلت الاستبانة في ضوءها.
- ب- المعلومات التي يمتلكها الباحثان عن المنظمات التي شملها البحث.
- 8- الصدق والثبات:
- أ- الصدق: اعتمد على نوعين من الصدق هما:
- (أولاً) الصدق الظاهري: من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمحكمين للأخذ بتوجيهاتهم وأرائهم بما يتلاءم مع متغيرات البحث.
- (ثانياً) صدق المحتوى: ويقصد به قدرة الاستبانة للتعبير عن الهدف الذي صممت من اجله، وهناك عدة طرائق إحصائية لقياس صدق الاستبانة (The comparison of Extreme Groups) أهمها وأكثرها شيوعاً ودقة هي طريقة المقارنة الطرفية وتتخلص فكرة هذه الطريقة بترتيب نتائج الاستبيان ترتيباً تصاعدياً وتقسّم على مجموعتين ويتم اختيار 27% من أعلى الدرجات كمجموعة أولى و 27% من اوطأ الدرجات كمجموعة ثانية، ثم يقاس الفرق بين المجموعتين وذلك بحساب المتوسط والانحراف المعياري لمجموعتي الدرجات، واجراء اختبار (t) لتقارن قيمته بالقيمة الجدولية عند مستوى دلالة معنوية (0.05).
- وعند تطبيق تلك الصيغة على بيانات الاستبانة وجدنا ان قيمة (t) المحسوبة للاختبار (19.8) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) وهذا يؤكد صدق مقياس الاستبانة.



دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية العليا في المنظمات العراقية

ب- الثبات: يقصد بالثبات إن مقياس الاستبانة يعطي النتائج نفسها لو أعيد تطبيقها على مجتمع البحث نفسه بعد مدة من الزمن. وتوجد طرائق إحصائية عدة لبيان مدى ثبات مقياس الاستبيان وتعتمد جميعها على فكرة (Guttman L.A) معامل الارتباط ومن أهم الصيغ وأكثرها صلاحية وشيوعا هي صيغة جتمان

$$R = 2(1 - \frac{S_1^2 + S_2^2}{S^2})$$

وبعد تطبيق هذه الصيغة على استبانة الدراسة حصلنا على قيمة معامل ثبات (0.83) الذي يدل على ثبات مقياس الاستبانة.

7- الوسائل الإحصائية: استخدمت الوسائل الإحصائية الآتية لغرض تحليل نتائج البحث، وهي:
أ- النسب المئوية (Percentage).

ب- الوسط الحسابي والانحراف المعياري (Mean & Standard Deviation).

ت- معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) لتحديد قوة العلاقة بين متغيرات البحث.

ث- معامل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لقياس اثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد.

ج- اختبار مان وتني (Mann-Whitney) لتحديد معنوية الفروق بين المتغيرات المدروسة.

ح- اختبار (t) لاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد.

خ- اختبار (F) لاختبار معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في أنموذج الأثر.

ثانياً: بعض الدراسات العربية السابقة:

1- الحبيطي، 2005، "تحديات الفساد الإداري في العراق خلال التحول والاضطراب- الفساد هو العدو التالي غير المرئي: عليكم التهيؤ".

تهدف الدراسة إلى أولاً: التحقق من الفرضية التي مفادها (تكتسب مسألة التصدي للفساد الأهمية القصوى خلال مرحلة التحول والاضطراب)، وثانياً: اقتراح إطار عام لمجموعة الضوابط والإجراءات والاستراتيجيات التي من الممكن البدء بها كجزء من إطار خطة مستقبلية لمكافحة الفساد الإداري في العراق.

ومنهج هذه الدراسة هو دراسة نظرية مكتبية، ونتيجة الدراسة تكمن في الاستفادة القصوى من النظريات الادارية والسلوكية ذات الصلة وعلى وجه الخصوص نظرية النظم والنظرية البيروقراطية ونظريات الادارة والتنظيم، وخرج البحث بنتيجة عدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة تتصل بكيفية النهوض بالادارة العراقية وتحديثها والسيطرة على انحرافاتهما.

2- العلي، 2005، "وسائل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام في ظل الاقتصاد الإسلامي".

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهم الوسائل التي اتخذها الاقتصاد الإسلامي من أجل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام.

وتضمنت الدراسة المنهج النظري فقط، وتوصلت الدراسة إلى جملة نتائج تتمثل بوسائل هي غرس العقيدة الإسلامية، وتنمية القيم الاخلاقية في الأفراد، وتأمين المعيشة الكريمة لهم، والإشراف عليهم، ومراقبة سلوكهم، ومكافأة المحسن منهم، ومعاقبة المسيء الذي يتعدى على المال العام، أو يقصر في حفظه، وحمايته. واهتمت الدراسة ببيان اثر المفكرين المسلمين في تأصيل هذه الوسائل، وسبقهم الفكر الاقتصادي المعاصر في اقتراح الحلول المناسبة لبعض المشكلات الاقتصادية.

3- تايه، 2008، "العوامل المؤثرة في الفساد الإداري في عملية الاختيار والتعيين-دراسة لآراء عينة من خريجي الجامعات والمعاهد العراقية غير المتعنين".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المعلومات المستحصل عليها من استطلاع آراء عينة من الخريجين ممن لم تشملهم التعيينات في دوائر ومؤسسات الدولة، إلى تحديد ابرز العوامل المؤدية إلى الفساد الإداري في التعيينات الجديدة من وجهة نظر عينة الخريجين المأخوذة.

يتمثل مجتمع الدراسة بكافة الخريجين العراقيين من غير المتعنين في وظائف في مؤسسات ودوائر الدولة، من الذين سبق لهم وقدموا للتعينات ولم يحصلوا على وظيفة، اما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية، تم اختيارها لتكون بحجم 350 شخص وذلك بعد استشارة عدد من المتخصصين الاحصائيين بهذا المجال.



وخرج البحث بجملة نتائج منها 1- ضعف الشفافية في نظام التعيينات، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، 2- إخفاق المنظومة الاجتماعية والأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة ونكافئ الفرص، 3- سيادة المحسوبية والمنسوبة في التعيينات، دراسة السالم، 2009، "استراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية".

تهدف هذه الدراسة إلى عرض رؤية شمولية في تعريف وتشخيص ظاهرة الفساد وآثارها السنية في التنمية والرفاهية.

ومنهج هذه الدراسة هو دراسة نظرية مكتبية، ونتيجة الدراسة تكمن في توظيف الجهود في: أ- محاربة داء الفساد الإداري الذي يشكل خطراً على مستقبل التنمية الوطنية ورفاهية المواطن. ب- تنظيم المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل التي تدرس الفساد الإداري وحماية المال العام الذي سيسهم في تبادل الخبرات بين المشاركين من الدول العربية المختلفة. ت- دعم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي سيسهم في دراسة الفساد الإداري بشكل أفضل سيؤدي ذلك إلى رفع مستوى الوعي الثقافي لدى المتخصصين والمواطنين على حد سواء. ث- بتعاقد جهود المؤسسات المحلية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد سيتوافر فهم أفضل لهذه الظاهرة وآثارها ووسائل الحد منها. 5- دراسة الطروانة والعضايلة، 2010، "اثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الادارية في الوزارات الاردنية".

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الادارية في الوزارات الاردنية.

تم توزيع استمارة الاستبانة على عينة مكونة من (661) موظفا تشكل ما نسبته (40%) من مجموع العاملين في مراكز (6) وزارات تم اختيارها بطريقة قصدية، وبلغ مجموع العاملين في مراكز هذه الوزارات (1653) موظفاً.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها:

- أ- وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لدرجة تطبيق الشفافية لمجالاتها المختلفة مجتمعة ومنفردة على مستوى المساءلة الادارية في الوزارات المبحوثة، كما ان شفافية القرارات هي اكثر مجالات الشفافية تأثيراً في مستوى المساءلة الادارية، في حين ان شفافية التشريعات اقل تأثيراً من تلك المجالات.
 - ب- وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات افراد الدراسة لدرجة تطبيق الشفافية في الوزارات المبحوثة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، وعدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والمستوى الاداري).
 - ت- وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات افراد الدراسة لمستوى المساءلة الادارية في الوزارات المبحوثة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى الاداري).
- ما يميز الدراسة الحالية عن بعض الدراسات العربية السابقة:
- 1- تشترك الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تحقيق تراكم معرفي سليم في اتجاه السلوك التنظيمي.
 - 2- تتميز الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة كونها القت الضوء على تحديد الاطار المفاهيمي للشفافية التنظيمية والفساد الاداري والمالي باعتبارهما متغيرين اساسين في هذه الدراسة وعلى حد علم الباحثين لم يسبق تناولهما.
 - 3- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تناولت الجانب التطبيقي في المنظمات الإنتاجية والمنظمات الخدمية على حد سواء والمقارنة بينهما في تطبيق متغيرات الدراسة.



المبحث الثاني/ الاطار النظري للمبحث

أولاً: الشفافية:

1- مفهوم الشفافية (Concept of Transparency) لقد ورد مفهوم الشفافية في المعجم العربي الحديث طبقاً لأصل الكلمة شفاف- الخفة- ورقة الحال- والشيء القليل- جمع اشفاف- والشفاف: ستر القليل. أما قاموس (Oxford English Readers Dictionary) فيعد مفهوم الشفافية ما يطلق على ما يمكن استيعابه بسهولة وفهمه أو ما يمكن استيضاحه بسهولة واكتشافه. أما قاموس (Webster Dictionary) يحدد الشفافية بكلمة واحدة هي الوضوح. أما الكتاب والباحثون، فيعدون الشفافية آلية تستخدم لمواجهة الفساد في المجتمع وإصلاحه، وقد حدد بأربعة أصناف هي: (ميكلوري، 2003، 18)، و (داود، 2003، 169)، و (الشبوط، 2004، 1)، و (Kopit&Caring, 1998:158): الصنف الأول، ذو الاتجاه السياسي، والصنف الثاني، ذو الاتجاه الإداري، والصنف الثالث، ذو الاتجاه الاجتماعي، والصنف الرابع، ذو الاتجاه الاقتصادي، إذ يعدها (الشبوط، 2004) "التدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالحكم من مصادرها الحقيقية"، أما (ميكلوري، 2003، 18) فينظر إلى إدارة الشفافية وبشكل متزايد كنفويض في جديده المديرين في إخضاع متطلبات المجتمع لمقدار اكبر من المسؤولية المشتركة، التي بررت الحاجة للشفافية. أما (داود، 2003، 169) فيرى الشفافية تعني أولاً وقبل كل شيء تدفق المعلومات وعلانية تداولها من خلال مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروعة لكي تسهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد، وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزهم على تطبيق ومحاصرة الفساد، واجتثاث جذوره.

في حين انصب اهتمام كل من (Kopit&Caring, 1998:158) بالشفافية الاقتصادية التي تعني لهم " الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة، فضلاً عن تعزيز المصداقية وحشد وتأييد أقوى السياسات الاقتصادية السليمة من قبل الجمهور على علم بمجريات الأمور وان انعدامها (الشفافية) في السياسات يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وعدم الكفاءة والاقتصار للعدالة. في حين يرى (البرقاوي، 1988، 32) "أن الشفافية تعني الوضوح والعقلانية والالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات والحد من الفساد، فشفافية القوانين تعني وضوحها وبساطة صياغتها وفهمها فضلاً عن بساطة وسهولة الإجراءات التنفيذية وعدم النزاهة في تنفيذها".

أما (اللوزي، 2000، 145) فهو يهتم أيضاً بالشفافية الإدارية من حيث أنها تعني وضوح التشريعات، وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها، ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها عل وفق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر، فضلاً عن تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها، وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع، ويشير كل من (مخيمر وآخرون، 2000: 105) الى ان الشفافية يقصد بها حق كل مواطن في الوصول الى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير اخلاقية وميثاق عمل مؤسسي، لما يؤدي اليه من الثقة فضلاً عن المساعدة في اكتشاف الفساد، ويهتم (داود، 2003، 169) بالشفافية الاجتماعية فيقول عنها برسالة الشفافية ليست مهاجمة الأفراد الفاسدين، وإنما بناء نظم تقاوم الفساد، فهي تقدم المساعدة والمعلومات للإعلام الحر وأجهزة القضاء لما تراه من أهمية لهما في آلية مقاومة الفساد من خلال التحالف.

¹ افتتاحية جريدة الصباح، العدد 272، 1 حزيران.



2- أهمية الشفافية:

يشير كل من (عليان وجرار، 1997، 350) إلى أن أهمية الشفافية تظهر من خلال مساهماتها في تحقيق المصلحة العامة، 2- توافر النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد الإداري بكل أشكاله، خاصة أن وجود الأنظمة يعد من الأشياء المهمة، 3- المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة، 4- تسهيل جذب الاستثمارات وتشجيعها، 5- إنعاش السوق المالي، 6- إزالة العوائق البيروقراطية الروتينية، 7- دور الشفافية في تنمية الخصخصة.

3- عناصر الشفافية:

يشير كل من (الغالبي والعامري، 2008، 348-349) إلى أن عناصر الشفافية الأساسية تشمل الآتي:
أ- وضوح رسالة المؤسسة الحكومية، ومبرر وجودها في البيئة من خلال تحديد دقيق لروية المنظمة، ودورها في المجتمع وأهدافها الإستراتيجية ومبرر استخدام الموارد المالية والبشرية لتحقيق هذه الأهداف.
ب- شرعية ومشروعية وجود المؤسسة أو المنظمة وان تلاقى قبولاً من مختلف فئات المجتمع، وان ترسم صورة ناصعة من خلال دورها الواضح والمعزز لثقة الآخرين بها. ت- أن تتسم آليات وإجراءات العمل والتخطيط بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد وان يجري تحديث وتغيير مستمر لها.

4- متطلبات نجاح الشفافية:

تشمل ضرورة إحداث تطوير إداري في أجهزة الإدارة العامة، فالتطوير لا يجوز معاملته بصورة منفصلة عن جوانب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن البشرية، ولا بد من العمل على إحداث تنسيق مستمر بين الأجهزة المعنية بتطوير الموارد البشرية والتطوير الإداري، كما انه لا بد من العمل على ضرورة إعداد خطة وطنية للتدريب كمتطلب أساسي، والعمل على ربط نتائج التعليم مع احتياجات السوق، وان تكون هناك سياسة واضحة في الاختيار والتعيين تعتمد على مبدأ الكفاءة، وضرورة العمل على إعداد وتطوير شبكة واسعة من المعلومات بين الدوائر والمؤسسات الحكومية حتى تتوافر درجة عالية من التنسيق، والتعاون، والدقة، والسرعة في الإجراءات، فضلاً عن العمل على تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية، لما لها من دور فعال في تعزيز مفهوم الشفافية. (اللوزي، 2005: 149)

في حين يشير كل من (الغالبي والعامري، 2008، 348-349) إلى متطلبات الشفافية
أ- نشر واسع للمعلومات والبيانات، وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة، ومعرفة تطورها وتقديمها. ب- أن تتعد المنظمة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشكوك حيثما أمكن الوضوح، والإعلان عن النشاط والممارسات وان تركز في أساليبها الإدارية إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص، وتوجيه جميع الفئات بحقوقها بأكبر قدر يمكن من الوضوح والنزاهة. ت- من الضروري أن تمتلك المؤسسات مدونات أخلاقية تضعها نصب أعينها دائماً وهي تمارس أعمالها وان لا تكون هذه المدونات مجرد شعارات. ث- صياغة برامج التوعية لمفهوم الشفافية، وضرورة احترامه، وكذلك سبل التعامل مع المستفيدين من الخدمة أو السلعة المنتجة، ومعرفة حقوقهم وعدم التجاوز عليها وتدريب العاملين في هذه المؤسسة عليها.

5- الشفافية التنظيمية:

إن مفهوم الشفافية التنظيمية (Organizational Transparency) من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الإدارة التي يتوجب على الإدارات الواعية ضرورة الأخذ بها لما لها من أهمية في إحداث التنمية الإدارية ومعالجة مظاهر الفساد الإداري والمالي، لذا نجدها في المفاهيم المرتبطة بالوضوح والعقلانية والالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية للعمل بتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات، والحد من الفساد، ووضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما ينسجم مع روح العصر فضلاً عن تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات بحيث تكون متاحة للجميع أو وجود قنوات مفتوحة بين أصحاب المصلحة من المواطنين المسؤولين في الدولة. (عبد الرسول، 2004: 21)



ويخلص كل من (ولد القابلة، 2003: 5)، و (الغالبى والعامري، 2008: 460-461) أبعاد الشفافية التنظيمية كما يأتي:

أ- سيادة القانون: يقصد به تطبيق القانون على المجتمع بغض النظر على الانتماء السياسي، والموقع أو المرتبة الاجتماعية، لان عدم تطبيق القانون بشكل متساوي يؤدي إلى الظلم والاستبداد في المجتمع، ويؤدي إلى انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي فضلاً عن التعسف، والاعتداء على حقوق المواطنين.

ب- الفصل بين السلطات: أي وجود فصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وتمتع كل منها باستقلالية تامة، وذلك لضمان توزيع مصادر القوة في مجتمع المنظمة لخلق توازن بين المصادر والسلطات الثلاث وان عملية الفصل تؤسس رقابة متبادلة.

ت- احترام حقوق العاملين: إن احترام حقوق العاملين في المنظمة على اختلاف مستوياتهم يؤدي إلى تكريس التفاعل بين العاملين والمنظمة والمشاركة الفعالة والمستمرة في بيئة المنظمة من خلال المعلومات التي تساعدهم على التأثير في صنع القرارات والمساءلة والمحاسبة.

ث- الحصول على المعلومات: يعد الحصول على المعلومات التي تمتلكها السلطات بالنسبة للعاملين من أجل ممارسة كافة حقوقهم، وهذا الحق يدخل في إطار حرية حيازة المعلومات وهو حق أنساني أساسي تأكدت أهميته لكون التدابير القانونية أضحت غير كافية لترصين ممارسة هذا الحق وبالتالي أصبح من الضروري وجود قوانين خاصة بهذا الحق بالذات.

ج- ممارسة وتكريس الشفافية في إدارة وتديبير الحياة العامة: تعد الشفافية (Transparency) من المفاهيم الحديثة والمتطورة في إدارة الحكم، وهذا يعني أن تكون سياسات الدولة في مختلف المجالات واضحة ومشفوفة دون غموض أو لبس، والتي يمكن في ضوءها إجراء عملية الرقابة والمتابعة ومن ثم المحاسبة في تلك السياسات.

ح- توفير شروط المساءلة: إذ يجب توفير شرطين هامين من شروط المساءلة لتتمكن من تطبيق الشفافية وهذين الشرطين هما: أولاً- هناك درجة معينة من الوعي، وتنظيم العاملين، وثانياً- قيام وسائل الإعلام المقررة والمسموعة والمرئية بدورها. لذا فإن الشفافية والمساءلة مفهومان مرتبطان بعلاقة تبادلية ويعزز احدهما الآخر، فبدون الشفافية يصبح من الصعب بمكان إخضاع المؤسسات الحكومية إلى المساءلة، ما لم تكن هناك مساءلة تكون الشفافية ضئيلة القيمة.

6- إستراتيجية الشفافية التنظيمية:

تعتمد استراتيجية الشفافية التنظيمية على الابعاد الآتية: (اللوزي، 2000: 148)

أ- قواعد العمل: يتطلب أن تكون هناك قواعد واضحة وتحترم رسالة المنظمة وقابلة للتطوير والتعديل لتصبح بسيطة وفعالة وتواكب التطورات السريعة التي يتصف النظام العالمي الجديد بها، وتشمل هذه القواعد تحديد المهام، وطرائق ومعايير قياس الأداء، وأساليب المراجعة والتقييم.

ب- التطهير: تستند إستراتيجية الشفافية التنظيمية على أسلوب تشخيص المشكلات والوقوف على أسبابها ومن ثم اتخاذ الخطوات الحاسمة كعلاج وهي أبعاد الشخصيات التي تعرقل عمل المنظمة وهذه العملية تدعى التطهير، والذي لا يقف عند هذا الحد فقط، بل يجب أن يمتد إلى الأدوات والمعدات والأساليب والسياسات لمواجهة تحديات المستقبل.

ت- القضاء على الهدر في الأنشطة والثروات: يهدف هذا الأسلوب الاستراتيجي إدخال قيمة السرعة في ثقافة المنظمة، لان هناك أشكال كثيرة لإهدار الثروات في المنظمة.

ث- الشفافية وضمان المعلومات: من استراتيجيات الشفافية كيفية استخدام المعلومات لتحقيق أبعادها، ولما كان (حق وحرية الحصول على المعلومات) احد أبعاد الشفافية، وكذلك كانت المعلومات والاتصالات هما صفتان للقرن العشرين، فإن مطلع القرن الحادي والعشرين أصبح مجتمع المعلومات بشكل حقيقي، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع قيود على استخدام المعلومات ذات الصلة بالمصلحة العامة للبلد، وأحيانا المصلحة الخاصة.

(-WWW.7thActivityReport.1999)

(2000.com)



7- أهداف وتطبيقات الشفافية التنظيمية:

تهدف تطبيقات الشفافية التنظيمية إلى تحقيق الآتي: (اللوزي، 2000، 148-150) (الطروانة والعضايلة، 2010: 64): أ- وضوح الإجراءات ومرونتها وبالتالي التعامل المرن مع أعمال المنظمة سواء من داخل المنظمة أو من خارجها. ب- تعزيز الشفافية الرقابة وتزويد من كفاءتها وفعاليتها من خلال دقتها ووضوحها للإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها. ت- تسهم بشكل كبير في مكافحة الفساد الإداري بأشكاله المختلفة والممارسات الإدارية الخاطئة والعمل على دعم المسيرة لتحقيق التنمية الإدارية الناجحة. ث- الاستثمار الأمثل للموارد المالية في المنظمة مما يزيد من كفاءة وفعالية نتائج العمل للإدارات في المنظمة. ج- خلق وزيادة الثقة بين العاملين داخل المنظمة وبما يولد الولاء التنظيمي الأفضل من قبل العاملين. ح- زيادة الثقة بين إدارة المنظمة والبيئة الخارجية ذات العلاقة لوضوح أداء أعمال المنظمة. خ- تشجيع الإدارة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير أعمالها ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي كنتيجة لاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة من جانب، ولتعزيز ثقة العاملين والجمهور بالمنظمة من جانب آخر. د- تنفيذ الخطط الإستراتيجية الموضوعية بوقت قياسي نتيجة استثمار التنفيذ الصحيح للأعمال والابتعاد عن الانحرافات التي تسبب الفساد الإداري. ذ- الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات نتيجة لوجود الشفافية التي تسعى لتحقيق الوضوح في العمل خدمة للمصلحة العامة.

ر- تساعد الشفافية في اتخاذ القرارات الصحيحة ببسر وسلامة لوضوح الأهداف والسياسات والإجراءات التي تعمل ضمنها الإدارة. ز- المصداقية في عمل الإدارة من أسس الشفافية، وهذه تدفع إلى جذب الاستثمارات، وتشجيعها في المنظمات على مختلف أشكالها. س- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كنتيجة لاستخدام الشفافية كوسيلة لتقديم الأفراد على أساس الكفاءة عند اختيار القيادات الإدارية. ان توافر الشفافية أصبح مطلباً أساسياً للعمليات الادارية والتنظيمية في الاجهزة الحكومية والتي لا بد ان تسعى الى الوصول الى مستوى حضاري متقدم يسهم في تحسين المستويات المعيشية للمواطنين، وتحسين حياة كريمة لهم، فالشفافية بذلك تعد مدخلاً لمعالجة العديد من المشكلات الادارية الحكومية.

ثانياً: الفساد:

1- مفهوم الفساد:

وردت مفاهيم الفساد في القرآن الكريم في أكثر من آية، ففي قوله تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (الروم/41)، وقوله تعالى (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (البقرة/60). وكان كتاب الله تعالى وسنة نبيه الأكرم محمد (ص) خير دليل وهداية لعمل الولاة في الدولة الإسلامية ومنهم الخلفاء الراشدين (رض) في الأمصار والأقاليم والبلدان التي فتحت في وقتهم.

اما في اللغة يقال الفساد (فسد) الشيء (يفسد) بالضم (فساداً) فهو فاسد (وافسد نفسه)، والمفسدة هي ضد المصلحة. (الرازي، 1983: 503) والفساد يعني اخذ المال ظلماً أو التلف والعطب ويراد به لغوياً الجذب والقحط. (المنجد، 1973: 907) وتفسر كلمة (Corruption) الانكليزية، السبب في التغير من الصالح إلى السيئ، أو بكلمة واحدة تعني هذه المفردة المفسدة مضاد النزاهة (Dishonest). (Virginia franch allen & Others, 1983: 155)، في حين (الوانلي، 2006: 1) لم يعطي تعريفاً محدداً للفساد، إذ قال أن الفساد اصطلاحاً ليس له تعريف محدد إلا بعد تحديد نوع الفساد، كون أن لكل نوع من أنواع الفساد تعريفه الخاص به.

ويعرف (Huntington, 1993: 77) الفساد بأنه (سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة)، في حين يحدد (عبد الفضيل، 1999: 243-244) (الفساد بتقسيمه إلى نوعين: الفساد الصغير ويمثل آلية دفع الرشوة والعمولة والية وضع اليد على المال العام والحصول على مناصب للأهل والأقارب، والفساد الكبير ويمثل صفقات السلاح والتوكيلات التجارية والشركات متعددة الجنسية) في حين يعرف (الكبيسي، 2000: 88) الفساد الإداري بأنه سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الرسمي تحتمه ظروف واقعية، ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات.



أما (داود، 2003: 20) يعد الفساد (انه ببساطة إساءة للثقة العامة واعتداء على النزاهة التي تترجى في الموظف العام)، فهو ينخر في جسد المجتمع الذي يقضي تهتكه وسقوط القيم الأخلاقية فيه، الناجمة عن تفكيك وسائل السيطرة للنظم السياسية الفاقدة للمصداقية في ممارستها، المتجاوزة عن استغلال الحق العام للنفع الخاص. أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير يعرف الفساد بأنه (استغلال الوظيفة العامة للكسب الشخصي). (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1997: 112) في حين يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الفساد بأنه (علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف باستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد). أما منظمة الشفافية الدولية فتحدد الفساد بـ (تحريف سلطة سياسية أو سلطة قضائية أو إدارية أو اقتصادية). (IMF, 1998: 8)

2- أنماط الفساد:

يتفق الباحثون على أن الفساد يكون بأحد الأنماط الآتية:

أ- الفساد الاجتماعي: يعد أخطر آفة اجتماعية يخلف وراءه جملة من الأسباب التي تعطي الفساد بكل أبعاده سبيلاً للنفاد إلى المجتمعات التي يغزوها، ويكون هو الأساس بكل أشكال الفساد الأخرى. (داود، 2003: 53) وأكدت البحوث أن تصرفات الفرد المستقبلية تحددها نوع العلاقات الاجتماعية (فالأمانة، والإخلاص، والحرص، والسلوك لاجتماعي) التي تحيط بنشأة الفرد وتؤثر عليه. (شتا، 1999: 43)

ب- الفساد الإداري: يمكن تحديد صور الفساد الإداري بالآتي (أفندي، 1994: 42) الرشوة، والمحاباة والمحسوبية، والاحتيايل (النصب).

ت- الفساد الاقتصادي: انعدام المبادئ، والأخلاق، والعدالة، وتفاقم الرشوة والعمولة، وتدهور الاقتصاديات، وانتشار آفة الفقر، وسيادة الفوضى في كل مظاهر الحياة. (منظمة الشفافية الدولية، 2005: 23)

ث- الفساد السياسي: وهو المرادف للتعسفية، أي بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة التي يطلق عليها (Abuse of power)، والصفة المميزة لهذه القوة هي ممارسة السلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية.

3- مظاهر الفساد الإداري والمالي:

هنالك مجموعة من السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد وهي متشابهة ومتداخلة في كثير من الأحيان وهي: (ابو دية، 2004: 3) أ- الرشوة Bribery: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف لاصول المهنة، ب- المحسوبية Nepotism: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون ان يكونوا مستحقين لها، ت- المحاباة Favoritism: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة، ث- الواسطة: أي التدخل لصالح فرد أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفوء، ج- نهب المال العام Embezzlement: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة، ح- الابتزاز Blackmailing: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المنصف بالفساد.

4- أسباب الفساد الإداري والمالي:

تتمثل هذه الأسباب بالآتي: (الغالب والعامري، 2008: 385-396)

أ- العوامل الشخصية، وتشمل (العمر، ومدة الخدمة، والمستوى الدراسي، والجنس، والمهنة، والتخصص فضلاً عن عوامل مرتبطة مباشرة وغير مباشرة بشخصية الفرد مثل تأثير الأسرة، والانحدار الطبقي، والحاجة المادية، والمنظومة القيمة للفرد، والالتزام الديني، والثقافية العامة، والوعي العام، والأنانية وحب الذات، والمظهرية، والتقليد).

ب- العوامل المؤسسية والتنظيمية وتشمل (ثقافة المنظمة، وحجم المنظمة، وضعف النظام الرقابي، والعلاقة مع المسؤولين في الإدارات العليا، وطبيعة العمل المؤسسي، والهياكل التنظيمية وهياكل السلطة، والبطالة المقنعة، وعدم الاستقرار الوظيفي).

ت- العوامل البيئية المتضمنة (عوامل البيئة السياسية، وعوامل البيئة الاقتصادية، وعوامل البيئة القانونية والتشريعية، وعوامل البيئة الثقافية).



ثالثاً: دور الشفافية التنظيمية في مواجهة الفساد الإداري والمالي: أصبحت وسائل المعالجة التقليدية الجزئية لمعالجة الفساد الإداري والمالي تبدو قاصرة في التأثير على مظاهر فساد إداري منهجي ومنظم ترتبط بالجريمة المنظمة، وعقد من طرائق المعالجة المستخدمة. لقد تجسدت تلك الجهود بطرح مفهوم الحكم الصالح بمؤشرات موضوعية يمكن أن تمثل معايير لصدق توجهه في محاربة الفساد بمختلف أشكاله، وهذه المعايير يمكن أن تكون كالآتي: (Kaufmann et.al.,2003:16) 1- الوضوح والشفافية، 2- الاستقرار السياسي، 3- فاعلية الأداء الحكومي، 4- توعية الأطر التنظيمية، 5- سيادة القانون، 6- ضبط ومراقبة الفساد.

المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

يتناول هذا المبحث وصف متغيرات البحث وتحليلها ومناقشتها على وفق اجابات عينة البحث واختبار الفرضيات وكما يأتي:

اولاً: عرض اهمية متغيرات البحث وتقديرها:

استخدمت وسائل الاحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لانهما من الوسائل المناسبة لتحليل متغيرات البحث، اذ يظهر الجدول (1) الاوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تبين اراء عينة البحث من العاملين في الادارتين العليا والوسطى في المنظمات العراقية التي شملها البحث.

الجدول (1)

الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية لمتغيرات البحث الرئيسية والفرعية

| ت | المتغير | نوعه | رمزه | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية |
|----|--------------------------|-------|------|---------------|-------------------|---------|
| 1 | سيادة القانون | فرعي | X1 | 3.760 | 1.13 | 2 |
| 2 | الفصل بين السلطات | فرعي | X2 | 3.613 | 1.09 | 5 |
| 3 | احترام حقوق العاملين | فرعي | X3 | 3.727 | 1.05 | 3 |
| 4 | الحصول على المعلومات | فرعي | X4 | 3.587 | 1.15 | 6 |
| 5 | ممارسة الشفافية وتكريسها | فرعي | X5 | 3.660 | 1.20 | 4 |
| 6 | توافر شروط المساءلة | فرعي | X6 | 3.787 | 1.02 | 1 |
| 7 | الشفافية التنظيمية | رئيسي | X | 3.689 | 1.11 | 2 |
| 8 | الفساد الاداري | فرعي | Y1 | 3.933 | 0.990 | 2 |
| 9 | الفساد المالي | فرعي | Y2 | 4.373 | 0.775 | 1 |
| 10 | الفساد الاداري والمالي | رئيسي | Y | 4.153 | 0.884 | 1 |

نستنتج من نتائج الاحصاء الوصفي للجدول (1) ما يأتي:

أ- زادت قيم الوسط الحسابي لجميع متغيرات الشفافية التنظيمية ومتغيرات الفساد الاداري والمالي عن قيمة الوسط الحسابي المعياري البالغ (3).

ب- ارتفاع الوسط الحسابي العام لمتغيرات الشفافية التنظيمية والفساد الاداري والمالي، اذ بلغ (3.689) و (4.153) على التوالي وهما اكبر من الوسط الحسابي المعياري (3).

ت- تظهر نتائج الانحرافات المعيارية تجانس اجابات العينة، اذ كانت تتراوح بين اعلى انحراف معياري بلغ (1.15) لمتغير الحصول على المعلومات وبين اقل انحراف معياري بلغ (0.775) لمتغير الفساد المالي.

ث- تظهر الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية اهمية المتغيرات جميعها من وجهة نظر عينة البحث وبمستوى جيد.

ثانياً: عرض العلاقات الارتباطية بين متغيرات الشفافية التنظيمية وتحليلها ومناقشتها: تبين معلومات هذه الفقرة الحقائق والتفسيرات للتحقق من صحة فرضية علاقة الارتباط، اذ استخدم

معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) لاستخراج النتائج التي يتضمنها الجدول (2).



الجدول (2)

العلاقات الارتباطية بين متغيرات الشفافية التنظيمية

| الشفافية التنظيمية | توافر شروط المساءلة | ممارسة الشفافية وتكريسها | الحصول على المعلومات | احترام حقوق العاملين | الفصل بين السلطات | سيادة القانون | المتغير |
|--------------------|---------------------|--------------------------|----------------------|----------------------|-------------------|---------------|-----------------------------|
| 0.837** | 0.805** | 0.827** | 0.786** | 0.797** | 0.829** | 1.000 | 1- سيادة القانون |
| 0.850** | 0.877** | 0.807** | 0.858** | 0.787** | 1.000 | | 2- الفصل بين السلطات |
| 0.751** | 0.747** | 0.953** | 0.894** | 1.000 | | | 3- احترام حقوق العاملين |
| 0.747** | 0.747** | 0.876** | 1.000 | | | | 4- الحصول على المعلومات |
| 0.780** | 0.745** | 1.000 | | | | | 5- ممارسة الشفافية وتكريسها |
| 0.886** | 1.000 | | | | | | 6- توافر شروط المساءلة |
| 1.000 | | | | | | | 7- الشفافية التنظيمية |

** مستوى المعنوية (0.01) * مستوى المعنوية (0.05)

ونستنتج من ذلك ما يأتي:

- أ- ان علاقات الارتباط بين المتغيرات الفرعية والمتغير الرئيس تظهر حالة التكامل والتلازم بين متغيرات البحث مما يعطي مؤشراً على اهميتها.
- ب- ان علاقات الارتباط الداخلية بين المتغيرات الفرعية تبين حالة الاتساق والاعتمادية بين تلك المتغيرات مما ثبت حقيقة ان متغيرات الشفافية التنظيمية تشكل كلاً متكاملًا في الاهمية.
- ت- تحققت جميع علاقات الارتباط عند مستوى دلالة معنوية (0.01).
- ثالثاً: عرض العلاقات الارتباطية بين متغيرات الفساد الاداري والمالي وتحليلها ومناقشتها: تبين معلومات هذه الفقرة الحقائق والتفسيرات للتحقق من صحة فرضية علاقة الارتباط اذ استخدم معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) لاستخراج النتائج التي يتضمنها الجدول (3).

الجدول (3)

العلاقات الارتباطية لمتغيرات الفساد الاداري والمالي

| المتغير | الفساد الاداري | الفساد المالي | الفساد الاداري والمالي |
|------------------------|----------------|---------------|------------------------|
| الفساد الاداري | 1.000 | 0.738** | 0.912** |
| الفساد المالي | | 1.000 | 0.672** |
| الفساد الاداري والمالي | | | 1.000 |

** مستوى المعنوية (0.01) * مستوى المعنوية (0.05)

يظهر الجدول (3) العلاقة الارتباطية بين متغيرات الفساد الاداري والمالي:

ونستنتج من ذلك ما يأتي:

- أ- ان علاقات الارتباط بين المتغيرات الفرعية والمتغير الرئيس تظهر حالة التكامل والتلازم بينهما مما يعطي مؤشراً على اهميتها.
- ب- ان علاقة الارتباط الداخلية بين المتغيرين الفرعيين تبين حالة الاتساق والاعتمادية بينهما مما يثبت ان متغيرات الفساد الاداري والمالي تشكل كلاً متكاملًا.
- ت- تحققت جميع علاقات الارتباط عند مستوى دلالة معنوية (0.01).
- رابعاً: عرض العلاقات الارتباطية بين متغيرات الشفافية التنظيمية ومتغيرات الفساد الاداري والمالي وتحليلها ومناقشتها:
- على وفق ما جاء بالاطار النظري للبحث وضعت فرضية رئيسة لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث من خلال استخدام معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) وظهرت النتائج المبينة تفصيلها في الجدول (4).



الجدول (4)

العلاقات الارتباطية بين متغير الشفافية التنظيمية ومتغيراته ومتغير الفساد الاداري والمالي ومتغيراته

| المتغير | الفساد الاداري | الفساد المالي | الفساد الاداري والمالي |
|--------------------------|----------------|---------------|------------------------|
| سيادة القانون | 0.844** | 0.656** | 0.872** |
| الفصل بين السلطات | 0.959** | 0.683** | 0.875** |
| احترام حقوق العاملين | 0.783** | 0.756** | 0.741** |
| الحصول على المعلومات | 0.813** | 0.737** | 0.754** |
| ممارسة الشفافية وتكريسها | 0.798** | 0.732** | 0.762** |
| توافر شروط المساءلة | 0.918** | 0.738** | 0.912** |
| الشفافية التنظيمية | 0.886** | 0.653** | 0.952** |

** مستوى المعنوية (0.01) * مستوى المعنوية (0.05)

يظهر الجدول (4) مصفوفة العلاقات الارتباطية البينية بين متغيرات الشفافية التنظيمية ومتغيرات الفساد الاداري والمالي والتي تعكس المؤشرات الآتية:

1- تشير النتائج بين المتغير الرئيس الشفافية التنظيمية وبين المتغير الرئيس الفساد الاداري والمالي الى وجود معامل ارتباط بينهما بلغ (0.952) وهي علاقة موجبة وقوية وذات دلالة معنوية بمستوى (0.01). وان هذه العلاقة ارتباطية واعتمادية بينهما تعكس ان للشفافية التنظيمية دور كبير في الحد من الفساد الاداري والمالي، اذ يعد الفساد الاداري والمالي نتيجته طبيعية في حالة انعدام الشفافية التنظيمية لدى المسؤولين الاداريين.

2- سجلت علاقة الارتباط بين المتغير الفرعي توفير شروط المساءلة وبين المتغير الرئيس الفساد الاداري والمالي المرتبة الاولى، اذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.912) وهو موجب وقوي ودال معنوياً بمستوى (0.01) وهي علاقة ارتباطية واعتمادية وتبادلية بينهما تعكس اهمية توافر شروط المساءلة في الحد من الفساد الاداري والمالي.

في حين جاءت علاقة الارتباط بين المتغير الفرعي الحصول على المعلومات وبين المتغير الرئيس الفساد الاداري والمالي في المرتبة السادسة، اذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.754) وهو موجب وقوي ودال معنوياً بمستوى (0.01)، ويدل ذلك على اهمية حصول المواطنين والجهات المعنية بالحد من الفساد الاداري والمالي على المعلومات التي تمتلكها السلطات وهذا حق يدخل في اطار حرية حيازة المعلومات للاستناد عليها في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي في المنظمات العراقية، وتقع بقية العلاقات الارتباطية بين هذه المتغيرات.

3- تشير العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الفرعية لمتغير الشفافية التنظيمية مع المتغيرات الفرعية لمتغير الفساد الاداري والمالي الى ان علاقة الارتباط بين المتغير الفرعي الفصل بين السلطات وبين المتغير الفرعي الفساد الاداري احتلت المرتبة الاولى، اذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.959) وهي علاقة موجبة وقوية وذات دلالة معنوية بمستوى (0.01). وتقع بقية العلاقات الارتباطية بين هذين المتغيرين.

4- يبين الجدول (4) ان التباين في العلاقات الارتباطية بين جميع المتغيرات كان طفيفاً، وان علاقات الارتباط تحققت عند مستوى الدلالة المعنوية (0.01) الامر الذي يعكس القوة الاعتمادية التبادلية بين جميع المتغيرات.

واستناداً الى نتائج علاقات الارتباط التي اشير اليها يمكن القول ان الفرضية الرئيسة الاولى التي اشير اليها قد قبلت والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشفافية التنظيمية ومتغيراتها (سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق العاملين، والحصول على المعلومات، وممارسة الشفافية وتكريسها في الادارة، وتوافر شروط المساءلة)، وبين (الفساد الاداري والمالي) منفردة او مجتمعة.



خامساً: عرض علاقات التأثير بين متغيرات الشفافية التنظيمية ومتغيرات الفساد الاداري والمالي وتحليلها ومناقشتها:

بهدف معرفة تأثير متغيرات الشفافية التنظيمية في متغيرات الفساد الاداري والمالي، فقد استخدم معامل تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) كاسلوب احصائي لبيان معنوية ذلك التأثير، وبعد تطبيق هذا الاسلوب الاحصائي تم التوصل الى النتائج المبينة تفصيلها في الجدول (5).

الجدول (5)

اثر متغيرات الشفافية التنظيمية في متغيرات الفساد الاداري والمالي

| المتغير | الفساد الاداري | الفساد المالي | الفساد الاداري والمالي |
|--------------------------|--|--|--|
| سيادة القانون | $R^2 = 0.622$ $F = 44.222$ $t = 6.650$ | $R^2 = 0.680$ $F = 42.635$ $t = 6.530$ | $R^2 = 0.706$ $F = 47.618$ $t = 6.901$ |
| الفصل بين السلطات | $R^2 = 0.640$ $F = 33.301$ $t = 5.771$ | $R^2 = 0.689$ $F = 43.488$ $t = 6.595$ | $R^2 = 0.717$ $F = 49.351$ $t = 7.025$ |
| احترام حقوق العاملين | $R^2 = 0.716$ $F = 50.391$ $t = 7.099$ | $R^2 = 0.748$ $F = 61.039$ $t = 7.813$ | $R^2 = 0.639$ $F = 33.135$ $t = 5.756$ |
| الحصول على المعلومات | $R^2 = 0.717$ $F = 50.824$ $t = 7.129$ | $R^2 = 0.734$ $F = 65.170$ $t = 7.495$ | $R^2 = 0.708$ $F = 48.323$ $t = 6.951$ |
| ممارسة الشفافية وتكريسها | $R^2 = 0.743$ $F = 59.039$ $t = 7.684$ | $R^2 = 0.731$ $F = 55.199$ $t = 7.430$ | $R^2 = 0.730$ $F = 54.911$ $t = 7.410$ |
| توافر شروط المساءلة | $R^2 = 0.888$ $F = 179.613$ $t = 13.402$ | $R^2 = 0.744$ $F = 59.589$ $t = 7.719$ | $R^2 = 0.890$ $F = 183.784$ $t = 13.557$ |
| الشفافية التنظيمية | $R^2 = 0.649$ $F = 33.280$ $t = 5.671$ | $R^2 = 0.735$ $F = 58.404$ $t = 7.618$ | $R^2 = 0.931$ $F = 310.021$ $t = 17.607$ |

*قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة معنوية (0.05) ودرجة حرية (48-1) = 4.0012

*قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة معنوية (0.01) ودرجة حرية (48-1) = 7.0771

*قيمة T الجدولية تحت مستوى دلالة معنوية (0.05) ودرجة حرية (48-1) = 1.671

*قيمة T الجدولية تحت مستوى دلالة معنوية (0.01) ودرجة حرية (48-1) = 2.390

يظهر الجدول (5) النتائج، وكما ياتي:

1- الشفافية التنظيمية- الفساد الاداري والمالي ومتغيراته:

بلغ معامل التحديد R^2 (0.931) وهذا يوضح ان متغيرات الشفافية التنظيمية مجتمعة لها اهمية تاثير بمقدار تلك النسبة في الفساد الاداري والمالي من قبل القيادات العليا في المنظمات العراقية (انتاجية وخدمية) التي شملها البحث.

ويدعم ذلك قيمة (f) المحسوبة التي بلغت (310.021) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية (7.0771)، كما ان قيمة (t) المحسوبة بلغت (17.607) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية (2.390) عند مستوى دلالة معنوية (0.01) مما يعكس اهمية معنوية تاثير الشفافية التنظيمية في الحد من الفساد الاداري والمالي.

مما يظهر الجدول (5) نتائج معامل التحديد R^2 لمتغير الشفافية التنظيمية في المتغيرات الفرعية لمتغير الفساد الاداري والمالي المتمثلة بـ (الفساد الاداري، والفساد المالي) اذ كانت القيم (0.649) و (0.735) على التوالي، ان قيم (f) المحسوبة التي بلغت (33.280) و(58.404) على التوالي هي اكبر من قيم (f) الجدولية فضلاً عن قيم (t) المحسوبة التي بلغت (5.671) و(7.618) على التوالي وهي اكبر من قيم (t) الجدولية وبمستوى معنوية بلغت (0.01) على التوالي ايضاً.



دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية العليا في المنظمات العراقية

2- المتغيرات الفرعية للشفافية التنظيمية- الفساد الاداري والمالي ومتغيراته:
يظهر الجدول (5) النتائج المتحققة الآتية، إذ تراوحت قيم معامل التحديد R^2 للمتغيرات الفرعية للشفافية التنظيمية بالفساد الاداري والمالي بين اعلى قيمة تأثير لمتغير توافر شروط المساءلة اذ بلغت قيمة R^2 (0.890) وبين ادنى قيمة لمعامل التحديد R^2 لمتغير احترام حقوق العاملين، اذ بلغت قيمة R^2 (0.639)، وان قيم (f) المحسوبة اكبر من قيم (f) الجدولية فضلاً عن قيم (t) المحسوبة التي بلغت (5.671) و(7.618) على التوالي وهي اكبر من قيم (t) الجدولية وبمستوى معنوية بلغت (0.01) على التوالي ايضاً، وتقع بقية قيم R^2 لمتغيرات الشفافية التنظيمية بالفساد الاداري والمالي بين المتغيرين المذكورين اعلاه.

وتعكس هذه النتائج اهمية متغيرات الشفافية التنظيمية في الحد من الفساد الاداري والمالي.

3- المتغيرات الفرعية للشفافية التنظيمية- المتغيرات الفرعية للفساد الاداري والمالي:
يظهر الجدول (5) النتائج المتحققة الآتية:

أ- تراوحت قيم معامل التحديد R^2 للمتغيرات الفرعية لمتغير الشفافية التنظيمية بالمتغير الفرعي الفساد الاداري بين اعلى قيمة تأثير لمتغير توافر شروط المساءلة اذ بلغت قيمة R^2 (0.888) وبين ادنى قيمة لمعامل التحديد R^2 لمتغير سيادة القانون، اذ بلغت قيمة R^2 (0.622)، وان قيم (f) المحسوبة اكبر من قيم (f) الجدولية فضلاً عن قيم (t) المحسوبة اكبر من قيم (t) الجدولية وبمستوى معنوية بلغت (0.01) على التوالي.

ب- تراوحت قيم معامل التحديد R^2 للمتغيرات الفرعية لمتغير الشفافية التنظيمية بالمتغير الفرعي الفساد المالي بين اعلى قيمة تأثير لمتغير احترام حقوق العاملين، اذ بلغت قيمة R^2 (0.748) وبين ادنى قيمة لمعامل التحديد R^2 لمتغير سيادة القانون، اذ بلغت قيمة R^2 (0.680)، وان قيم (f) المحسوبة اكبر من قيم (f) الجدولية، فضلاً عن قيم (t) المحسوبة اكبر من قيم (t) الجدولية وبمستوى معنوية بلغت (0.01) على التوالي.

واستناداً الى نتائج التأثير التي اشير اليها يمكن القول ان الفرضية الرئيسية الثانية قد قبلت والتي مفادها(هناك تأثير ذو دلالة معنوية بين الشفافية التنظيمية ومتغيراتها (سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق العاملين، والحصول على المعلومات، وممارسة الشفافية وتكريسها في الادارة، وتوافر شروط المساءلة) وبين (الفساد الاداري والمالي) منفردة او مجتمعة).

سادساً: اختبار الفروق بين المنظمات الانتاجية والخدمية:

اعتماداً على فرضيات البحث الهادفة الى ايجاد فروق ذات دلالة معنوية بين المنظمات الانتاجية والخدمية التي شملها البحث، اظهر معامل الاختبار (Mann-Whitney) النتائج التي يظهرها الجدول (6).

الجدول (6)

اختبار الفروق بين المنظمات الانتاجية والخدمية باستخدام اختبار (Mann-Whitney)

| المتغيرات | الشركات المبحوثة | الشركات الإنتاجية والخدمية | الدلالة المعنوية |
|----------------------------|------------------|----------------------------|------------------|
| 1-سيادة القانون | | قيم (Z) | غير دال معنوياً |
| 2-الفصل بين السلطات | | -2.258 | دال معنوياً |
| 3-احترام حقوق العاملين | | -0.638 | غير دال معنوياً |
| 4-الحصول على المعلومات | | -2.088 | دال معنوياً |
| 5-ممارسة الشفافية وتكريسها | | -3.118 | دال معنوياً |
| 6-توافر شروط المساءلة | | -1.981 | دال معنوياً |
| 7-الشفافية التنظيمية | | -6.165 | دال معنوياً |
| 8-الفساد الاداري | | -3.121 | دال معنوياً |
| 9-الفساد المالي | | -1.013 | غير دال معنوياً |
| 10-الفساد الاداري والمالي | | -5.851 | دال معنوياً |

قيمة Z الجدولية $-1.65 < Z < 1.65$



يظهر الجدول (6) مجموعة من النتائج المتعلقة بمتغيرات البحث وكما يأتي:

1- متغير الشفافية التنظيمية ومتغيراتها:

عند الرجوع الى النتائج المبينة في الجدول(6) والمتعلقة بمتغير الشفافية التنظيمية نجد ان قيم معامل الاختبار (Z) المحسوبة قد بلغت (-6.165) وهي اكبر من قيمة معامل الاختبار (Z) الجدولية البالغة (-1.65) وهي قراءة تعكس وجود فروق معنوية ذات دلالة معنوية لصالح المنظمات الانتاجية مقارنة بالمنظمات الخدمية، فيما يتعلق بالشفافية التنظيمية من وجهة نظر عينة البحث. وهذا يعود لاسباب تتعلق باختلاف الانشطة الانتاجية عن الخدمية في تلك المنظمات.

هذا وقد سجلت المتغيرات الفرعية لمتغير الشفافية التنظيمية والمتمثلة بـ(الفصل بين السلطات ، والحصول على المعلومات، وممارسة الشفافية وتكريسها في الادارة، وتوافر شروط المساءلة) قراءات لقيم معامل الاختبار (Z) المحسوبة بلغت (-2.258) و(-2.088) و (-3.118) و (-1.981) على التوالي لتلك المتغيرات وان تلك القيم اكبر من قيمة معامل الاختبار (Z) الجدولية البالغة (-1.65) وتعكس تلك القراءات وجود فروق معنوية ذات دلالة معنوية فيما يخص تلك المتغيرات لصالح المنظمات الانتاجية مقارنة بالمنظمات الخدمية، في حين اظهرت قيم معامل الاختبار (Z) المحسوبة للمتغيرين الفرعيين (سيادة القانون، واحترام حقوق العاملين) قراءة بلغت (0.000) و(-0.638) على التوالي وان تلك القيم اقل من قيمة معامل الاختبار (Z) الجدولية البالغة (-1.65) بين المنظمات الانتاجية والمنظمات الخدمية، وتدل تلك النتائج ان سيادة القانون، واحترام حقوق العاملين في المنظمات الانتاجية والمنظمات الخدمية متساوية ولا توجد فروق في تطبيقها على الموارد البشرية في تلك المنظمات وهي حقيقة موضوعية.

2- متغير الفساد الاداي والمالي ومتغيراته:

يظهر الجدول (6) النتائج المتعلقة بمتغير الفساد الاداري والمالي، اذ نجد ان قيم معامل الاختبار (Z) المحسوبة قد بلغت (-5.851) وهي اكبر من قيمة معامل الاختبار الجدولية (-1.65) وهي قراءة تعكس وجود فروق معنوية ذات دلالة معنوية لصالح المنظمات الانتاجية مقارنة بالمنظمات الخدمية فيما يتعلق بالفساد الاداري والمالي من وجهة نظر عينة البحث في تلك المنظمات، وهذا يعود لاسباب تتصل باختلاف الانشطة الانتاجية والانشطة الخدمية في تلك المنظمات واختلاف انعكاسها وتأثيرها في الفساد الاداري والمالي.

هذا وقد سجل المتغير الفرعي الفساد الاداري قراءة لقيم معامل الاختبار (Z) المحسوبة بلغت (-3.121) وهي اكبر من قيمة معامل الاختبار الجدولية (-1.65) وهي قراءة تعكس وجود فروق معنوية ذات دلالة معنوية لصالح المنظمات الانتاجية مقارنة مع المنظمات الخدمية فيما يتعلق بمتغير الفساد الاداري. بينما سجلت قيمة معامل الاختبار (Z) المحسوبة لمتغير الفساد المالي قراءات بلغت (-1.013) وهي قراءة اقل من قيمة معامل الاختبار الجدولية (-1.65) وهذه القراءة تعكس عدم وجود فروق معنوية بين المنظمات الانتاجية والمنظمات الخدمية وهي حقيقة واقعية بالنسبة لمتغير الفساد المالي لخضوعه للرقابة والاجراءات بنفس المستوى في تلك المنظمات.

وبناء على النتائج المتحققة يمكن القول ان الفرضية الرئيسية الثالثة التي مفادها (توجد فروق معنوية بين المنظمات الانتاجية والمنظمات الخدمية في متغيرات الشفافية التنظيمية ومتغيرات الفساد الاداري والمالي والمتمثلة بـ (الفصل بين السلطات، والحصول على المعلومات، وممارسة الشفافية وتكريسها، وتوافر المساءلة، ومتغير الفساد الاداري) قد قبلت.

بينما اظهرت نفس النتائج عدم وجود فروق معنوية بين المنظمات الانتاجية والمنظمات الخدمية في متغيرات الشفافية التنظيمية ومتغيرات الفساد الاداري والمالي والمتمثلة بـ(سيادة القانون، واحترام حقوق العاملين، والفساد المالي).



المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا المبحث ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بعد اختبار فرضيات البحث فضلاً عن التوصيات الضرورية للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي، وكما يأتي:

اولاً: الاستنتاجات:

- 1- أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فرداً ومجتمعاً، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو السعي إلى الإصلاح، وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض: **«وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ» (الأنبياء: 105)**
- 2- ان افراد عينة البحث يدركون اهمية تطبيق الشفافية التنظيمية للحد من الفساد الاداري والمالي، ولضمان استمرار عمل منظماتهم بفاعلية وكفاءة.
- 3- ترتبط متغيرات الشفافية التنظيمية بعلاقة ارتباط متبادلة ذات دلالة معنوية بمتغيرات الفساد الاداري والمالي وتتميز هذه العلاقات بكونها حقيقية ناتجة عن ادراك عينة البحث بضرورة الاعتماد عليها في الحد من الفساد الاداري والمالي.
- 4- يوجد تأثير لمتغيرات الشفافية التنظيمية في متغيرات الفساد الاداري والمالي وهذا يعني ان العينة المبحوثة تقدر اهمية متغيرات الشفافية في الحد من الفساد الاداري والمالي وخلق سلوك تنظيمي في المنظمات يدرك مخاطر تلك الظاهرة.
- 5- وجود فروق معنوية لصالح المنظمات الانتاجية مقارنة بالمنظمات الخدمية فيما يتعلق بالمتغيرات المتمثلة بـ (الفصل بين السلطات، والحصول على المعلومات، وممارسة الشفافية وتكريسها، وتوافر شروط المساءلة، والفساد الاداري)، وذلك نتيجة طبيعة اختلاف الاهداف والمهام والمسؤوليات والانشطة التي تختص بها تلك المنظمات.
- 6- عدم وجود فروق معنوية بين المنظمات الانتاجية والمنظمات الخدمية فيما يتعلق بالمتغيرات المتمثلة بـ (سيادة القانون، واحترام حقوق العاملين، والفساد المالي)، وذلك نظراً لخضوع تلك المنظمات للتطبيقات والاجراءات نفسها فيما يخص تلك المتغيرات.
- 7- لسيادة القانون واحترام حقوق المواطنين تأثير في الحد من الفساد الاداري والمالي ومحاسبة الفاسدين وعدم التسرير عليهم.
- 8- يؤدي تطبيق المساءلة والعدالة وشروطها والافصاح عن المعلومات ذات الصلة بالانشطة الادارية والمالية في المنظمات الى الحد من الفساد الاداري والمالي ومنع انتشاره الى بقية الاجهزة الادارية.
- 9- يترتب على انتشار الفساد الاداري والمالي تراجع الشعور بالعدالة الاجتماعية لدى المواطنين والعاملين على حد سواء، وظهور اللامبالاة والاستهتار بالمصالح العامة والنظام العام.

ثانياً: التوصيات:

- 1- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد الاداري والمالي تشترك فيها كل من منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، والمرجعيات الدينية تعنى بوضع الخطط والبرامج الثقافية والوطنية والاخلاقية والدينية لمجابهة ظاهرة الفساد بكل انواعه.
- 2- التأكيد على اهمية تطبيق القانون، واتاحة المعلومات للجميع من الموظفين والمواطنين، وممارسة الشفافية وتكريسها، ومحاسبة الفاسدين من المتجاوزين على المال العام.
- 3- ضرورة ترسيخ المنظمات (الانتاجية والخدمية) للقيم المنظمة التي تطبق القوانين، وتحترم حقوق المواطنين، وتستجيب لآرائهم ومقترحاتهم.
- 4- ضرورة الارتقاء بالسلوك المنظمي الداعي للقضاء على آفة الفساد هذه الآفة الخطيرة والدخيلة على مجتمعنا بوسائل فعالة من اهمها الشفافية التنظيمية، كونها من الوسائل الفعالة والناجعة في محاربتها.
- 5- التأكيد على اهمية الاستمرار في تحديث وتطوير الهياكل التنظيمية التي تسند على الاسس العلمية لتوصيف الوظائف وتصميمها وتصنيفها بما يضمن الاختيار الصحيح للمسؤوليات الادارية والمالية.
- 6- ضرورة تبسيط جميع اجراءات انجاز معاملات المواطنين، وتحديد توقيتات للانجاز، واصدار الادلة التي تتناول مراحل انجاز كل معاملة مع تلك التوقيتات.
- 7- ضرورة العمل على إزالة جميع انواع الغموض والتعدد في التشريعات والقوانين وخاصة ذات التماس بحياة المواطنين.
- 8- التأكيد على اهمية الدعم القانوني والمادي والمعنوي الذي تقوم به الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد الاداري والمالي في البلد متمثلة بهيئة النزاهة العامة والمفتشون العموميين في الوزارات وديوان الرقابة المالية.
- 9- ضرورة العمل على زيادة وعي العاملين والمواطنين على حد سواء بالقانون المجتمعي (القانون فوق الجميع) كونه الضمانة الاساسية لاستقرار ونمو المنظمات، ومظهر للرقى والتحضر.

المصادر

- القرآن الكريم.



دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية العليا في المنظمات العراقية

- 1- أفندي، عطية حسن، 1994، "الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة- مصر.
- 2- ابو دية، احمد، 2004، "الفساد وسيلة وآليات مكافحته"، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة-امان، القدس.
- 3- البرقاوي، نزيه، 1988، "الشفافية"، مجلد رقم 1، عدد5.
- 4- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1997، "تقرير عن التنمية في العالم/ الحد من الفساد"، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة - مصر.
- 5- الجمري، منصور، 1998، "دروس حول المفاهيم الأساسية ما هو المجتمع المدني"، [www.voborg/arabie/ lessons/assanis.html](http://www.voborg/arabie/lessons/assanis.html)
- 6- الجد، خليل، 1973، "المعجم العربي الحديث"، مكتب لادوس.
- 7- الحبيطي، مؤيد عبد القادر، 2005، "تحديات الفساد الإداري في العراق خلال التحول والاضطراب- الفساد هو العدو التالي غير المرئي: عليكم التهيؤ".
- 8- الخناق، نبيل محمد، 2006، "أثر إعادة الهندسة النفسية في مستقبل الشفافية التنظيمية- دراسة مقارنة في قطاعي التعليم العالي وهيئة السياحة"، اطروحة دكتوراه- غير منشورة مقدمة الى رئاسة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية- الجامعة المستنصرية.
- 9- الرازي، محمد بن ابي بكر، 1983، "مختار الصحاح"، دار الرسالة، الكويت.
- 10- السالم، عبد الله بن عبد الكريم، 2009، "إستراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية"، جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة إدارة المال العام- التخصيص والاستخدام وورشنة عمل تسوية المنازعات المالية- كوالالمبور- ماليزيا.
- 11- الشبوط، محمد عبد الجبار، 2004، "الشفافية"، صحيفة الصباح، العدد272، 1 حزيران.
- 12- الطروانة، رشا نايل حامد والعضايلة، علي محمد عمر، 2010، "أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الادارية في الوزارات الاردنية"، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد6، العدد1، كانون الثاني.
- 13- العلي، صالح، 2005، "وسائل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي".
- 14- اللوزي، موسى، 2000، "التنمية الإدارية، المفاهيم، والأسس، والتطبيقات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 15- اللوزي، موسى، 2005، "التنمية الإدارية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 16- الغالبي، ظاهر محسن، والعامري، صالح مهدي، 2008، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال- الأعمال والمجتمع"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 17- الوائلي، ياسر خالد بركات، 2006، "الفساد الإداري- مفهومه ومظاهره وأسبابه"، مجلة النبأ الثقافية الشهرية، العدد 80، كانون الثاني.
- 18- بيرتوتشي، جيدو وجمال، زاهر، 2004، "الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، الأمم المتحدة- نيويورك.
- 19- تايه، سهادة عبيد، 2008، "العوامل المؤثرة على الفساد الإداري في عملية الاختيار والتعيين-دراسة لآراء عينة من خريجي الجامعات والمعاهد العراقية غير المتعينين"، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد23.
- 20- خليل الجد، (ب.ت)، المعجم العربي الحديث.
- 21- داود، عماد صلاح الشيخ، 2003، "الشفافية والإصلاح"، منشورات الكتاب العربي، دمشق، سوريا.
- 22- سعيد، سعد، وآخرون، 1997، "المجتمع المدني في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.



دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية العليا في المنظمات العراقية

- 23- شتا، السيد علي، 1999، "الفساد الإداري ومجتمع المستقبل"، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع.
- 24- عبد الرسول، رغد علي، 2004، "الفساد الإداري ودور الشفافية في معالجته".
- 25- عبد الفضيل، محمد، 1999، "الفساد وتداعياته في الوطن العربي"، المستقبل العربي.
- 26- عليان، عبد الله، وجرار، أماني، 1997، "الشفافية في الخدمة المدنية: مفاهيمها ومعاييرها وأثرها على الخدمة المدنية"، ديوان الخدمة المدنية، الأسبوع العلمي الأردني الخامس، المجلد 2.
- 27- منظمة الشفافية الدولية، 2005، "نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"، كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات.
- 28- ميكلوري، مارك، 2003، "إدارة الشفافية والمسؤولية المشتركة"، مؤسسة ماكدو.
- 29- ولد القابلة، ادريس، 2003، "الفساد والشفافية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 570 في 2003/8/21.
- 30- هانتغون، صومائيل، 1993، "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة"، ترجمة سمية خلو، دار الساقى، بيروت- لبنان.
- 31- IMF, 1998, "Corruption around the world", Washington, IMF working paper.
- 32- Kopits & Caring, 1998, "Transparency in Government operation", Washington, IMF, Occasional.
- 33- Kaufmann Daniel, et. Al., 2003, "Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002", Policy Research Working Papers, No.3106, Washington DC, World Bank.
- 34- Oxford English Reader Dictionary, 1993, London Oxford press.
- 35- Virginia franch allen & others, 1983, "London Dictionary of American English", London, Inc.
- 36- Webster, New Riverside Dictionary.
- 37- www.7thActivityReport.1999-2000.com.